

رجل ناقل عن رجل وامرأة في الاموال او ما يورث اليها او
كالولادة والاستعمال وعتب العزج اما نقل النكاح
رجل فاية لا يجوز لصلها الماذن باب شهادة من ما يقبل
شهاده من غيره استقلال او مع يمين او مع رجل مملوك
لا يجوز شهاده من فيه كالعراق والعتق ويجوزها لا يجوز
تقبل من غيره ان يقرن او كمن مع رجل **وان قال او عمت**
بل هو هذا سقطت لا رجوعهم وعز ما لا يورثه ولو
تعمد هذا افتتاح لباب رجوع الشهود عن الشهادة
فكان عليه ان يوجه عن قوله لا رجوعهم بان يقول
لا رجوعهم لقوله عمت واما في هو هذا وينزل قوله
سقطت او العمت ان الشاهد اذا شهد بحق على
شخص عمن القاصي ثم قال لا ابر الشهادة وقيل الحكم
بها وهذا بل الحق انما هو على هذا الشخص الحزب
الاول فان الشهادة الاولى والثانية تستحقان الاعتناء
انما شهدا على الوهم والشك واما الرجوع عن
شهاده فانه لا يجوز الحكم بان لا يقض سوا كان ذلك
بمال او بدين وسوا فهو الزور والاقال ابن القاسم
اذ ارجع في طلاق او عتق اردن او خصاص ارجع
او غير ذلك فانها يضمنان قيمة المعتق وفي الطلاق
ان دخل بالزوجة فلا شيء عليه وان لم يدخل فيها
بعق احدان للزوج ويضمنان الدين ويضمنان
العقل في الخصاص في المهر انتهى وقال الشيباني
يقضي من الشاهدين في المهر استيفاء به المولود
كأنهم قتلوا انما يقرب شبهة ونقص ان ثبتت
كذبهما كفاية من قتل ارجع يقبل الزنا ثم يعني ان

الشهود

الشهود اذا تبين كذبهم فان الحكم بتفضيلهما اذا شهدوا
ان طلاقا قتل فاقض منه ثم قرض المشهود بقتله
حياتا وشهدوا ان طلاقا زني فجد ثم تبين انه محبوب
من قبيل ذك الزنا وقايدة تقضي الحكم ببراءة الاستيفاء
الفرع بقضية قوله وعز ما لا يورثه ويغيره وقض
الحكم بالحسنة الامكان كما قال ابن الحنفية وهذا يعلم
ان قوله وعز ما يتعلق بمسئلة الرجوع مع ان الحكم بذلك
ببراءة الاستيفاء لكن معزامة الدية رحمان ادبوسحمان
منطوية كحاي المواق **ولا يستأثم** شاهدا اللعان
كرجوع المزني **ش** يعني انه اذا شهد عليه اربعة بالزنا
واثنان باللعان فخرج ثم رجعا كلهم بعد ذلك
فانه لا عزامة على شاهديه اللعان لانها لم يصفا
عيبا للزوج والعزامة كلها على شهود الزنا كما ان
العزامة على المزني اذ ارجع فقط او رجوع هو وشهود الا
لان الحف بمزناه اخذوا مع العزامة على الشاهدين
لان الحاقام الحق **ص** واذا ياتي بقرينة يمين انهما
اذ شهدا على شخص انه قرض شخص فجد المشهود
عليه ثم رجعا عن شهادهما واعتزتا بالزور فانها
يوردان اذ لم يتلفا ما لا يفسد ماؤه ولا تقسا فمطلبان
بديتها ومثل القرض العتق والشتم ويجوز لك
رجوع شهود الزنا مطلقا **ب** يعني لو شهد اربعة
على شخص بالزنا ثم رجعا عن شهاده ثم قال
بجورن حد القرض فسمى الطلاق شوا رجعا قتل
الحكم او غيره وقيل الاستيفاء او يوجهما وشوا حد
المشهود عليه ام لا وقوله لزوج احد الاربعة قبل

صل